الوفاق/ خاص
محمد حسن الساعدي

العراق وتركيا والنفط مقابل الماء

شهد العراق سنة جفاف قاسية، أضرت كثيراً بالأراضي الزراعية والمواشي، ما أثر بالسلب على الإنتاج السنوي للمحاصيل الزراعية المهمة، الداخلة في سلة الغذاء اليومية للشعب العراقي.
وعلى الرغم من كل المحاولات، التي قامت بها الحكومات العراقية المتعاقبة، إلا أن التزمت التركي ما زال هو سيد الموقف، وهذا أثر بشكل كارثي في جفاف البحيرات الرئيسية في العراق، وتراجع حجم الاهوار، بالاضافة الى نقص في حجم المياه المتدفقة الى نهري دجلة والفرات، ما اجبر العراق على أتخاذ التدابير التي لا ترقى الى مستوى المعالجة، بل كانت ترقيعية كتركيب مضخات جديدة، لاستخراج المياه من المساحات القريبة من الخزائن وعلى طول النهرين!
يبدو أن الوضع بات بائساً ومأساويا، بالنسبة لملف المياه الذي شكل عقبة أمام حفظ الأراضي الزراعية، وزيادة استصلاح غيرها،حيث ذكرت منظمة الاغذية والزراعة العالمية في العراق، أن منسوب نهر الفرات بلغ ٥٦سم (نصف متر) في مدينة الناصرية، ما تسبب في جفاف ٩٠٪ من الاهوار القريبة،كما أن المنظمة الدولية للهجرة قدرت ان ثلث النازحين، البالغ عددهم ٨٥ الف نازح بسبب شح المياه، يعيشون في محافظة ذي قار على طول النهر، حيث أجبر انخفاض منسوب المياه الى نزوح الناس وليتحركوا صوب المدن.. كما أضطر المزارعون الى ترك أراضيهم وممتلكاتهم، ما أثر بالسلب على الأراضي المستغلة، وتحول كثير منها الى أراضي ميتة، تحتاج الى جهد كبير لإعادة إحيائها من جديد.

تركيا من جهتها تحاول المماطلة في هذا الجانب،إذ اعتمدت حكومتهم على عامل الزمن، من أجل تقييم الأضرار الناجمة عن الزلزال الأخير، الذي ضرب تركيا وأثر على خط الأنبوب الناقل، والذي أخذ العمل به لمدة ٤٦ يوم وتوقف في ٢٥ آذار بعد صدور التحكيم الدولي لصالح العراق، فكما نعرف تستخدم انقرة خط الانابيب، كورقة مساومة تمتلكها لانتزاع تنازلات، بشأن التعاون الوطني والأمني في أربيل وبغداد..
يصف المراقبون أن الاتفاق القريب ليس سهلاً، وليس بالمهمة البسيطة ويحتاج الى الكثير من الوقت،لان هناك العديد من القضايا الشائكة،كما أن تركيا تبحث عن قضايا أخرى مع العراق، فهي تريد تخفيض مبلغ التعويضات، الذي يجب أن تدفعه، والبالغ ١.٥ مليار دولار، الى جانب تقديمها لمطالب صعبة أخرى، بما فيها تخفيضات كبيرة في أسعار النفط، وإسقاط جميع المطالبات ضدها، بالاضافة الى زيادة رسوم نقل النفط عبر اراضيها، الى ٧ دولار لنقل البرميل الواحد، مقارنة بما حددته معاهدة خطوط الأنابيب عام ٢٠١٠، والتي حددت رسوم النقل ١.١٨ دولار،بالاضافة الى تعويض تكاليف خط النقل الناقل .
ملف إيقاف تصدير ٤٥٠ ألف برميل يومياً، من صادرات النفط لمدة خمسة أشهر، والتي تقدر مبالغها بحوالي ٥ مليار دولار، من إجمالي الإيرادات غير المتحققة، والعراق بحاجة الى هذه الأموال، لتنفيذ الموازنة لعام ٢٠٢٣ التي تبلغ ١٥٠ مليار دولار، والسيطرة على العجز الهائل والبالغ ٤٨ مليار دولار، ما يعني ان الخسائر التركية المترتبة وفق ضريبة النفط، أقل من خسائر العراق، حيث تقدر خسائر تركيا بحوالي ٢ الى ٣ مليون دولار يومياً من رسوم عبور، ما يضع جانباً الفرص الضائعة، المتمثلة في تنشيط تجارة النفط والغاز مع العراق.
من المفارقات أن قرار تركيا بإطالة أمد وقف صادرات النفط من العراق، قد أعاد ترتيب مصالح بغداد وأربيل، بحيث لاول مرة يتفق الطرفان، على ضرورة وصول نفط العراق الى الاسواق الدولية، ويمكن أن يكون موقف العراق أقوى بكثير من موقف أنقرة، لذلك يمكن له أن يجعل هذا الملف ورقة ضغط ومساومة مع أنقرة، ومن المؤكد أن اتفاق الرؤية بين أربيل وبغداد، يمكن أن يساعد العراق على الاستثمار في زيادة الانتاج من كركوك، للحصول على مزيد من تدفق النفط عبر تركيا، لجعل مشروع خط الانابيب الناقل معها أكثر ربحاً وفائدة، وتحصل انفراجة في ملف المياه تبعا لذلك.

سياسة الدعم في سوريا.. اقتراب نهاية تجربة شجاعة!

زياد غصن
كاتب ومحلل اقتصادي

ليست سوريا وحدها التي تبنَّت على مدار عقودها الستة الماضية على الأقل سياسة تقديم الدعم لمواطنيها في مجالات عدة، فمعظم دول العالم قدم، ولا يزال يقدم، أشكالاً مختلفة من الدعم، تنفيذاً لسياسات اقتصادية واجتماعية متباينة المستوى والهدف بين دولة وأخرى.
لكن ما يميز التجربة السورية في موضوع الدعم الحكومي، ورغم ما أصابها من ضعف وقصور وفساد في مراحل زمنية معينة، أنها حمت الطبقات الفقيرة من متغيرات وتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية داخلياً وخارجياً، وساعدت على تدوير عجلة الإنتاج وتوسيع رقعة استفادة السوريين على امتداد توزعهم الجغرافي من الخدمات العامة، وتالياً تحسن معظم المؤشرات التنموية في فترة ما قبل الأزمة، وفي مختلف القطاعات، من الصحة إلى التعليم، فالأمن الغذائي وغيره.
لكن هذه التجربة التي كان يُنظر إليها سياسياً واقتصادياً بوصفها خطأً أحمر، أخذت تفقد جزءاً من قدسيتها بدءاً من العام ٢٠٠٧، عندما طرحت حكومة المهندس ناجي عطري مشروعاً سمته "إعادة توجيه الدعم لمستحقيه"، وذلك بغية خفض فاتورة الدعم التي وصلت، بحسب زعمها آنذاك، إلى حدود تهدد الغاية التنموية والاستثمارية للموازنة العامة للدولة.
بعدها، جاءت سنوات الأزمة لتضيف عبئاً مالياً جديداً على عاتق الخزينة العامة، جعل معظم الحكومات المتعاقبة تفكر جدياً في التخلص من هذا الدعم تحت عناوين مختلفة، وعبر مجموعة متلاحقة من قرارات غايتها خفض ارتفاع فاتورة الدعم أو ضبطها، وذلك من خلال اتباع الخيار الأسهل والأسرع المتمثل في رفع أسعار السلع والخدمات المشمولة بالدعم، التي، وإن كانت لا تزال أقل من كلفتها، حادت كثيراً عن غاية الدعم وهدفه.
وربما تكون القرارات الأخيرة التي صدرت قبل أيام قليلة مقدمة لما يمكن تسمية "نهاية دعم شجاع".
ونشير هنا إلى أنَّ الحديث عن الدعم الحكومي يقصد به فقط دعم السلع الأساسية في حياة الأسر، كالمحروقات والخبز والكهرباء وغيرها، فيما الدعم المقدم لبعض القطاعات الرئيسية، كالصحة والتعليم، تحول إلى سياسة عامة تكاد تتفق عليها جميع دول العالم، بما فيها تلك التي تنتج "النيو ليبرالية" في إدارة اقتصادها وشؤونها العامة.

أهم مرحلة

في النشأة الأولى لمشروع الدعم الحكومي في سوريا، كان الهدف خطب ود الطبقات الفقيرة وصاحبة الدخل المحدود ومساعدتها على تلبية احتياجاتها الأساسية في الحياة، وذلك انسجاماً مع مبادئ حزب البعث التأسيسية الذي تولى الحكم عام ١٩٦٣، ثم جاء الهدف الثاني المتمثل في إصلاح جزء من الضرر الحاصل والناجم عن تفاوت توزيع الدخل القومي والأجور المنخفضة الممنوحة للعاملين بأجر.
وبعد فترة، دخل الدعم مرحلة ثالثة تمثلت في محاولة تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي وتعزيز صادراته في إطار موجات الإصلاح الاقتصادي المحدودة والمتباعدة زمنياً.

مستمر بأقل أثر

المرحلة الثانية من مسيرة الدعم الحكومي بدأت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، ولا تزال مستمرة إلى اليوم؛ ففي ذلك التاريخ، أعلنت الحكومة آنذاك رفع سعر مادة المازوت بنسبة ٣٢٨٪، وهو قرار شكل صدمة اقتصادية واجتماعية كبيرة، خصوصاً أنه جاء في أعقاب ٣ سنوات من موجة جفاف تسببت بحركة نزوح كبيرة للمزارعين في المنطقة الشرقية نحو أطراف المدن الرئيسية في الساحل والجنوب.
والتأثيرات السلبية التي نجمت عن قرار زيادة سعر المادة المذكورة كانت، بحسب العديد من المحللين، واحدة من الأسباب التي شجعت بعض المناطق على الخروج في تظاهرات مع بدايات الأزمة عام ٢٠١١، والتي تحولت تدريجياً مع تعمق تأثيراتها الاقتصادية إلى عامل مهدد لمستقبل سياسة الدعم.
يمكن تلخيص أبرز ما طرأ على سياسة الدعم خلال هذه الفترة بالنقاط التالية:
-ارتفاع تكاليف الدعم نتيجة ٣ عوامل رئيسية هي: تغيرات سعر صرف الليرة وتضرر الإنتاج المحلي والاضطرار إلى الاستيراد، وارتفاع نسب الهدر والفساد لغياب المحاسبة والتكاليف الصحيحة، وزيادة عدد المستفيدين من الدعم من جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وانهيار الطبقة الوسطى في المجتمع.
-لجوء معظم حكومات الأزمة إلى رفع أسعار السلع والخدمات المدعومة، وذلك بهدف التخفيف عن عجز الموازنة العامة الذي كان يتزايد تحت ضغط تراجع مصادر إيرادات الخزينة التقليدية، وتوفير بعض الإيرادات لتمويل زيادات على الرواتب أو تلبية النفقات المتزايدة للدولة.
واللافت أن رفع الأسعار شمل في كثير من الأحيان جميع السلع والخدمات، بما فيها تلك التي كانت توصف بالخط الأحمر، كالخبز مثلاً. هذه الزيادة في أسعار السلع المدعومة وصلت إلى درجة أن الأسعار الجديدة لبعض السلع باتت مساوية للأسعار العالمية أو أكثر، كما حدث مع المشتقات النفطية عام ٢٠١٥.
- تزايد الفجوة المتشكلة بين أسعار السلع والخدمات المدعومة وتكاليف الحد الأدنى لمعيشة الأسرة في البلاد، وهذا ما أفقد الدعم أثره، ليس في حماية الطبقات الفقيرة وصاحبة الدخل المحدود فحسب، إنما في مساعدتها على تحسين معيشتها أيضاً، فالزيادة السعرية على السلع والخدمات المدعومة كانت أكبر وأعمق من الزيادات القليلة التي تحصل على دخول المواطنين.
من ناحية أخرى، إن قائمة بعض السلع المدعومة، وتحديداً المرتبطة باحتياجات الأسرة الغذائية، كانت محدودة من حيث التنوع والكميات، بخلاف ما حصل في فترة الثمانينيات.
- تعمق التشوهات الحاصلة في آليات تطبيق الدعم وظهور أسعار متعددة لبعض السلع والخدمات المدعومة أسهما في ظهور سوق سوداء واسعة تعتاش على السلع المدعومة وتتاجر بها، وتستنزف تالياً اعتمادات الدعم وتستغلها في غير موضعها الصحيح.
- زيادة معدلات الفساد والهدر في المؤسسات المعنية بتقديم السلع والخدمات المدعومة، وهذا ما تؤكده الأخبار والتحقيقات المستمرة والمتعلقة بمخالفات تصل قيمتها إلى مليارات الليرات في المشتقات النفطية والخبز والسلع التموينية والكهرباء وغيرها.
- عدم وجود سياسة حكومية واضحة معلنة ومعتمدة لإصلاح آليات إيصال الدعم ومحاربة الفساد والهدر من دون التسبب بتأثيرات سلبية في معيشة ملايين الأسر المصنفة بموجب مسح الأمن الغذائي الذي أجرته الحكومة إما أنها تعاني انعداماً في أمنها الغذائي، وإما أنها معرضة لفقدان أمنها الغذائي.
ولعل تجربة استبعاد آلاف الأسر من خانة الدعم في شباط/فبراير ٢٠٢٢، بذريعة أنها ميسورة ولا تستحق الدعم، وما ظهر في عملية الاستبعاد من أخطاء واسعة في قاعدة البيانات الحكومية، يعزز المخاوف من أي خطوة حكومية قد ترفع شعاراً لا يعارضه أحد، إنما لا يثق أحد بطرق تنفيذه والنتائج التي يمكن أن تسفر عنها عملية التنفيذ.

الحل ليس بالإلغاء

لنفرق بين استمرار البلاد في تطبيق سياسة الدعم التي تمثل ضمانة سياسية واقتصادية واجتماعية للدولة السورية، وتطوير آليات إيصال الدعم وتحديد الأسر والأفراد المستحقين له، والتي تمثل أيضاً ضرورة اقتصادية واجتماعية لا يمكن تجاهلها، لكونها تمس الأمن الغذائي المباشر لأكثر من ٩٥٪ من الأسر السورية، وفقاً لنتائج مسح الأمن الغذائي الذي أجرته الحكومة عام ٢٠٢٠، وعادت وحدثت بياناته عام ٢٠٢٢، لكن ما يحدث اليوم في سوريا ليس سوى تخلٍ حكومي، وإن كان تدريجياً وغير معلنٍ، عن سياسة الدعم تحت عناوين مختلفة، كتقليصه وإيصاله إلى مستحقيه وغير ذلك، والدليل على ما سبق التالي:
- قيام الحكومة برفع أسعار السلع والخدمات المدعومة بنسب كبيرة تهدد معيشة نسبة كبيرة من الأسر السورية، ومن دون أن يكون لديها مشروع وطني بديل هدفه إصلاح منظومة الدعم والمحافظة على معيشة السوريين. واللافت أن الزيادة الأخيرة على المشتقات النفطية باتت قريبة من التكلفة العالمية لإنتاج البنزين والمازوت.
- رغم المطالبة المستمرة بضرورة العمل على تأسيس شبكة حماية اجتماعية ظهرت أهميتها البالغة خلال سنوات الأزمة وانتشار فيروس كورونا وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فإنَّ الحكومات المتعاقبة لم تبادر إلى تنفيذ هذا المشروع الذي يشكل إحدى الأدوات الداعمة لمشروع إصلاح الدعم.
- استمرار توسع الفجوة المتشكلة بين مدخول غالبية المواطنين ومستويات الأسعار؛ فلو كانت هناك نية حكومية لمعالجة موضوعية لآليات إيصال الدعم والاستهداف، لكانت قد عملت أولاً على ردم تلك الفجوة ومنع توسعها، كما يحدث حالياً، فما دامت الفجوة موجودة وتتوسع، فإن استمرارية الدعم الحكومي بالطريقة التقليدية لا غنى عنها.
- أول مؤيدات القناعة بوجود مشروع حكومي لتطوير سياسة الدعم وتحسين آليات الاستهداف وصولاً إلى مرحلة الدعم الموجه والمحسوب بدقة هو وجود شفافية وإفصاح حكومي عن كل ما يتعلق بالدعم لجهة التكاليف الحقيقية وغير المزيفة للدعم، وأوجه الفساد والهدر والجهات المسؤولة عنها، والاعتراف بالأخطاء السابقة التي عملت على استبعاد آلاف الأسر بذريعة الملكية لا الدخل الحقيقي لها.
- هروب الحكومة من فتح حوارات علنية مع مختلف القوى والفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد لمناقشة مستقبل الدعم والفئات المستهدفة وبرامج التنفيذ والبدائل الاقتصادية والاجتماعية في بعض المراحل وما إلى ذلك.
تفرض مصلحة سوريا اليوم، دولة ومجتمعاً، المحافظة على سياسة أثبتت السنوات والعقود السابقة أهميتها وأثرها في تحقيق حالة معينة من الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. وإذا كانت هذه السياسة قد شابتها أخطاء وتجاوزات وفساد في مرحلة ما، وأثرت في أولوياتها متغيرات اقتصادية داخلية وخارجية، فإن الحل لا يكمن في شطبها وتحييدها، كما تفعل بعض الدول، من دون النظر إلى عواقبها المختلفة، إنما في تطوير أدواتها وآلياتها وتحديث خريطة الاستهداف بشكل علمي ودقيق.

جاءت سنوات الأزمة لتضيف عبئاً مالياً جديداً على عاتق الخزينة العامة، جعل معظم الحكومات المتعاقبة تفكر جدياً في التخلص من هذا الدعم تحت عناوين مختلفة